" الأساليب الإدارية لمكافحة الفساد الإداري وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة "

دكتور / السيد فتوح محمد هنداوي
أستاذ مساعد القانون العام بقسم القانون
كلية إدارة الأعمال جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز
المملكة العربية السعودية

مقدمة :

لا شك أن الفساد الإداري مرض عضال وظاهرة تُعاني منها كافة الدول ، سواءً كانت دول متقدمة أو نامية مع اختلاف صوره وسُبل مكافحته من دولة لأخرى وفقا لمدى تقدمها وامكاناتها والطرق والوسائل التي تنتهجها لمكافحة تلك الظاهرة الخطيرة لما لها من أثار سلبية على تحقيق التنمية الاقتصادية ، وبصفة خاصة التنمية المستدامة ، ولذلك تهتم الدول و الحكومات بمحاربة الفساد الإداري وتطوير وسائل الرقابة المختلفة والأساليب الفعالة لمواجهته واقتلاعه من جذوره والحد من أثاره لتعزيز سُبل تحقيق التنمية المستدامة ومتطلبات الأجيال المستقبلية ، حيث يمثل الفساد الإداري أكبر عائق لتحقيق التنمية المستدامة ، ويؤثر سلبا على قدرة أجهزة الدولة في أداء مهامها ودورها التنموي ، فكيف تتحقق تلك التنمية دون تحقيق الإصلاح الإداري في المنظومة الإدارية القائمة على تنفيذ المشروعات التنموية وتحقيق الصالح العام ، فكلما تم تحجيم الفساد الإداري كان هناك تقدم ملحوظ في المجال التنموي بكافة القطاعات .

ولا شك أن مكافحة الفساد الإداري ليس منوطاً بجهة وحدها حتى لو كانت هي الجهة المختصة بمكافحة الفساد الإداري ، فمهمتها تنسيق الجهود بين كافة الجهات سواءً الحكومية أو غير الحكومية لمكافحته، فيجب أن تتكاتف كل الجهود لمكافحة الفساد الإداري، فهي مسؤولية مجتمعية من جميع مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني والأفراد، كما أنه لن يتم القضاء على الفساد الإداري من خلال إحكام المنظومة الرقابية وفقط ، حيث تعتبر تلك وسيلة علاجية للقضاء على الفساد الإداري وتقديم مرتكبيه

للمحاكمة ، ولكن ينبغي أيضاً إحكام منظومة الوقاية من الوقوع فيه واقتلاع جذوره وتجفيف مصادره من المنبع ، وهذا ما تُساهم به المنظومة الإدارية المُحكمة الفعالة .

فالجهات الإدارية لها دور كبير مثل غيرها من الجهات الرقابية لمكافحة الفساد الإداري بكافة صورة خاصةً الفساد الإداري ، فهناك أساليب ووسائل تنتهجها لمنع الفساد الإداري من جذوره لو تم تطبيقها وفقاً للهدف منها لتم تحجيم أثار الفساد الإداري من جذوره ، وهنا تبرز كفاءة المنظومة الإدارية التي تقوم بوضع الخطط والأساليب الفعالة لمواجهة الفساد الإداري واقتلاعه من جذوره ، والحد من أثاره لتعزيز سبل تحقيق التنمية المستدامة ومتطلبات الأجيال المستقبلية ، فكلما تم تحجيم الفساد الإداري كان هناك تقدم ملحوظ في المجال التنموي بكافة القطاعات .

لذلك أثرنا التعرض لمفهوم الفساد الإداري وصورة وأسبابه وبيان الآثار السلبية والخطيرة له على أبعاد التنمية المستدامة ، وتسليط الضوء على الأساليب الإدارية لمكافحة الفساد الإداري ، وذلك في مبحثين يسبقهما مطلب تمهيدي سوف نتعرض فيه لبيان ماهية الفساد الإداري ومظاهره ، والمبحث الأول سوف نُخصصه لبيان أسباب لفساد الإداري ، وسوف نُخصص المبحث الثاني للتعرض لبيان الأثار السلبية للفساد الإداري على المجالات المتعلقة بالتنمية المستدامة ، ثم نخصص المبحث الثالث لبيان كيف الأساليب والآليات لمكافحة الفساد الإداري وأثر ذلك على تحقيق التنمية المستدامة، ثم الخاتمة التي ستضمن النتائج و التوصيات.

مبررات اختيار الموضوع:

لاشك أن ظاهرة الفساد الإداري هي ظاهرة عالمية لا تخلو منها أي دولة والحد من أثاره لتعزيز سُبل تحقيق التنمية المستدامة ومتطلبات الأجيال المستقبلية من الموضوعات الهامة والحيوية، حيث يمثل الفساد الإداري أكبر عائق لتحقيق التنمية المستدامة ، ويؤثر سلبا على قدرة أجهزة الدولة في أداء مهامها ودورها التنموي ، فكيف تتحقق تلك التنمية دون تحقيق الإصلاح الإداري في المنظومة الإدارية القائمة على تنفيذ المشروعات التنموية وتحقيق الصالح العام ، فكلما تم تحجيم الفساد الإداري كان هناك تقدم ملحوظ في المجال التنموي بكافة القطاعات ، ويعد ذلك من أهم مبررات اختيار الموضوع ، كذلك نقص الأبحاث والدراسات العلمية المتخصصة التي تناولت مثل هذا الموضوع .

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في أهمية الموضوع ذاته ، حيث يعتبر موضوع الفساد الإداري من الموضوعات الهامة في مجال البحث لما له من انعكاسات كبيرة وأثار سلبية على التنمية الاقتصادية وقدرة الدولة على القيام بالمشاريع التنموية لخدمة الأجيال الحالية والمستقبلية، فالفساد الإداري مشكلة ومعضلة تُعيق التنمية المستدامة في كافة الدول لما له من أثار سلبية في جميع المجالات ، لذلك من الأهمية بمكان التعرض لبيان كيفية مكافحة الفساد الاداري ومعرفة صوره وتشخيص أسبابه وكيفية التغلب عليها ، وذلك من خلال الدراسات المُتخصصة في هذا المجال التي تشخص هذه الظاهرة ونبين أسبابها وكيفية القضاء عليه ، لذلك أثرنا التعرض لتلك المشكلة لبيان الأساليب الادارية الفعالة للقضاء على هذه الظاهرة عسى أن نقدم ولو شيء بسيط في هذا المجال .

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث ببيان العلاقة بين مكافحة الفساد الإداري وتحقيق التنمية المستدامة ، فلا شك أن هناك أثار سلبية للفساد الإداري على كافة المجالات ، ومكافحة الفساد الإداري تنعكس إيجاباً على تحقيق التنمية المستدامة وقدرة الدولة بالقيام بدورها التنموي ، فما هي الأساليب الادارية الفعالة للقضاء على هذه الظاهرة واقتلاعها من جذورها.

أهداف البحث :

للفساد صوراً عديدة ومنها الفساد الإداري ،وتهدف الدراسة التركيز على الفساد الاداري كونه أهم صور الفساد التي تُعيق التنمية الاقتصادية خاصة التنمية المستدامة في كل الدول سواءً المتقدمة أو النامية ، ولذلك يهدف البحث لبيان ماهية الفساد الاداري ومظاهرة وأشكاله وأسبابه والأثار السلبية له ، وكذلك التعرض للأساليب الادارية لمكافحته ودورها في تحقيق التنمية المستدامة .

خطة البحث :

سوف نتعرض لهذا الموضوع وفقاً للتقسيم التالي :

المطلب التمهيدي : ماهية الفساد الإداري .

المبحث الأول : أسباب الفساد الإداري .

المبحث الثاني: الأثار السلبية للفساد الإداري .

المبحث الثالث: وسائل وآليات مكافحة الفساد الإداري .

المبحث الثالث : أهمية مكافحة الفساد الإداري في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة .

الخاتمة والمراجع :

المطلب التمهيدي : ماهية الفساد الإداري.

لبيان ماهية الفساد الإداري ينبغي أن نتعرض لمفهومه لغة واصطلاحاً ثم التعرض لبيان أنواع ومظاهر الفساد الإداري وفق التقسيم التالي :

أولاً : مفهوم الفساد الإداري

الفساد في اللغة مصدر فعله فسد وهو ضد صلح بمعنى التلف والعطب والخلل وإلحاق الضرر[1]، فيقال فسد الشيء بمعنى تلف و أصبح مُسيئاً، وكذلك تعني كلمة الفساد أخذ المال ظلماً واغتصاباً كما جاء في الآية الكريمة " ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ" ، وفي الاصطلاح الفساد الإداري بمفهومه الواسع هو انتهاك القوانين والانحراف عن تأدية الواجبات الرسمية في القطاع العام لتحقيق مكاسب خاصة [2]، فهو الإخلال بشرف الوظيفة العامة بإخضاع المصلحة العامة للمصالح الشخصية ، فهو استغلال السلطة العامة سواءً في القطاع العام أو الخاص لتحقيق مكاسب شخصية ، وقد عرفه البعض بأنه سلوك خاص وخلل يصدر ممن يشغل منصباً إدارياً في الأجهزة الإدارية المختلفة للدولة أياً كان موقع الوظيفة وسواءً كانت وظيفة دائمة أو مؤقتة [3]، وقد عرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد

([1]) معجم اللغة العربية: المجمع الوسيط، المكتبة العلمية بمصر، بدون سنة نشر الجزء الثاني ، ص 688.

([2]) د. ابتسام حلواني ، الفساد الإداري في الدول النامية ، أبو ظبي للطباعة والنشر، الأمارات العربية المتحدة ، طبعة 2005 ، ص 41.

(3) د .محمد منصور حسن ، ذاتية الشريعة الإسلامية في الوقاية من الفساد الإداري ، بحث مقدم للمؤتمر العاشر " القانون ومكافحة الفساد " ، المنعقد بجامعة عين شمس 2016 ، ص 72 .

الإداري بأنه إساءة استعمال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة ، فهو إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة لتحقيق المصالح الخاصة بطريقة غير مشروعة أو بطريق التحايل على الأنظمة واللوائح [1] .

ولا يُشترط أن تكون تلك المكاسب الشخصية لمصلحة الفاعل الخاصة بل قد تكون لأحد أفراد عائلته أو أصدقاؤه ، فالفساد سلوك غير سوي بقيام شخص باستغلال مركزة الوظيفي وسلطاته في مخالفة القوانين لتحقيق منافع ومكاسب شخصية لنفسه ولذويه على حساب المصلحة العامة بما ينعكس سلباً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعدم الاستقرار الاجتماعي[2] ، ولا يُشترط في النشاط لكي يُعد فساداً أن يكون فعلا يُجرمه القانون ، فمن الأفعال ما لا تجرمه القوانين ولكنه يُعد فسادً متى ما كان نشاطاً يتضمن إساءة استغلال السلطة لتحقيق مصالح خاصة ، كما يجدر الإشارة إلى أنه لا يقتصر الفساد الإداري على نطاق القطاع العام وفقط بل أيضا في القطاع الخاص، كما أنه ليس هناك علاقة مباشرة بين وجود انتشار الفساد وبين نظام الحكم والفساد، فالفساد الإداري موجود تقريباً في كل دول العالم سواءً كانت أنظمتها ديكتاتورية أو ديمقراطية ، غير أن الأنظمة غير الديمقراطية تُساعد على انتشاره الفساد أكثر انتشارً من الأنظمة الديمقراطية[3]، كما تتصف أعمال الفساد الإداري بالسرية بشكل عام و ذلك لما يتضمنه النشاط من ممارسات غير مشروعة من جهة القانون أو المجتمع أو الاثنين معا، إذ تتباين الوسائل والأساليب التي يستتر الفساد الإداري بها.

ثانياً : أنواع ومظاهر الفساد الإداري

هناك أنواع كثيرة للفساد نذكر منها ما يلي :

أ- الفساد السياسي : ويتعلق بمجمل الانحرافات التي تقع من المؤسسات السياسية في الدولة، وتختلف الدول في أنظمتها السياسية والأساليب الديمقراطية التي تنتهجها ، فمن

(1) د. سليمان بن محمد الجراش ، الفساد الإداري ودراسة الاستغلال السلطة الوظيفية ، مكتبة الملك فهد بن عبد العزيز الوطنية ، الطبعة الأولي 2003، ص 23.

(2) د. حسين المحمدي ، الفساد الإداري ولغة المصالح ، درا المطبوعات الجامعية بالإسكندرية، طبعة 2008 ، ص 14.

(3) د. أحمد مصطفي محمد ، الأثار الاقتصادية للفساد في مصر ، بحث مقدم للمؤتمر العاشر " القانون ومكافحة الفساد " ، المنعقد بجامعة عين شمس ،عام 2016 ، ص 97 .

بين الدول يكون الحكم فيها دكتاتورياً، وفقدان الديمقراطية، وسيطرة نظام حكم الدولة على الاقتصاد وتفشي المحسوبية.

ب- الفساد المالي : ويتمثل بمجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية المختصة ومن مظاهره الرشاوى والاختلاس والتهرب الضريبي وتخصيص الأراضي والمحاباة وتفشي المحسوبية.

ث- الفساد الأخلاقي: ويتمثل في الانحرافات الأخلاقية والسلوكية المتعلقة بسلوك الموظف الشخصي وتصرفاته، كالقيام بإعمال مخلة بالحياء في أماكن العمل أو خارجه تتنافى مع شرف وكرامة الوظيفية العامة أو أن يجمع بين الوظيفة وأعمال أخرى خارجية دون أذن أدارته، أو أن يستغل السلطة لتحقيق مآرب شخصية له على حساب المصلحة العامة أو المحسوبية بشكلها الاجتماعي دون النظر إلى اعتبارات الكفاءة والجدارة .

ج- الفساد الإداري : فهو ما يتعلق بالانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية المخالفات التي تصدر عن الموظف العام إثناء تأديته لمهام وظيفته مخالفاً للقوانين والضوابط ومنظومة القيم كالامتناع عن أداء العمل أو التراخي وعدم تحمل المسؤولية، وإفشاء أسرار الوظيفة [1]، والمحسوبية في التعيينات الوظيفية، ومظاهره متعددة ومتداخلة وتكون سببا في انتشار بعض المظاهر الأخر، وللفساد الإداري وفق الزاوية التي يُنظر إليه منها ، ولكن سنذكر في هذا المقام التقسيم الأكثر شيوعاً وانتشاراً في هذا المجال وهو بيان أنواع الفساد الإداري من حيث الحجم ينقسم إلى قسمين:

1- الفساد الصغير: وهو فساد الدرجات الوظيفية الدنيا ، وهو ما يتعلق بممارسات صغار الموظفين التي تستهدف منافع و عوائد محدودة في قيمتها[2]، وعادة ما ينتشر في المستويات الوظيفية الدنيا حيث يُرتكب من قبل صغار الموظفين ، كما أن المقابل المالي فيه بسيطاً إلى حد ما ، ومن أمثلته المبالغ التي تُقدم مقابل تعجيل الحصول على تراخيص البناء ، أو ترخيص مزاولة نشاط مهنة معينة أو لسرعة

(1) د. هنان مليكة ، جرائم الفساد الإداري ، دار الجامعة الجديدة ، طبعة 2010، ص 97.

(2) د. سليمان بن محمد الجراش ، الفساد الإداري ودراسة الاستغلال السلطة الوظيفية ، مرجع سابق، ص 113.

إنجاز معاملة معينة أو الرشاوى التي تُدفع للتهرب من الرسوم والضرائب وغيرها أو لتخفيضها.

2- الفساد الكبير: وهو فساد الدرجات الوظيفية العليا من الموظفين والذي يقوم به كبار المسؤولين والموظفين لتحقيق مصالح مادية [1]، وهو أخطر أثراً من الفساد الإداري لأنه يقع بمبالغ كبيرة على الأموال العامة فيضر بالاقتصاد الوطني ، أما فساد الموظفين الصغار فهو أقل خطراً على الاقتصاد الوطني والتنمية لأنه لا يقع على المال العام ، حيث يكون محله أموال المواطنين كأخذ الرشوة لإنجاز المعاملات أو تسريعها وهو غالبا ما يقع بمبالغ بسيطة ، ألا أن خطورة فساد الموظفين الصغار تظهر في كثرة عملياته وانتشاره السريع مما يصعب من مكافحته لسرعة انتشاره وتفشيه [2].

أما عن مظاهر الفساد الإداري فهناك صور عديدة نذكر بعضها فيما يلي:

1- استغلال الوظيفة العامة لتحقيق مصالح شخصية ، ويعد هذا من أخطر أنواع الفساد لأنه يعد خيانة للمسؤولية تجاه للصالح العام[3] .

2- العمولات وهي ما يطلبه الموظف العام أو ما يُدفع إليه من العملاء و الأفراد أو المتعاملين معه لتسهيل أعمالهم وغيرها .

3- الرشوة وهي حصول الموظف العام على منفعة مالية في الغالب لتمرير أو تنفيذ أعمال بالمخالفة للقوانين واللوائح .

4- الوساطة وهي استغلال المركز الوظيفي والنفوذ الوظيفي في الحصول على مكاسب خاصة لأحد الأفراد أو الجهات دون وجه حق ، وغالباً يتم في نطاق التعينات بتعيين من لا يستحق في أحد الوظائف العامة مما يؤثر سلباً على المرفق العام بتقديم الأشخاص أصحاب الوساطات عن الكفاءات مما ينعكس سلباً على أداء المرفق العام لعدم تطبيق قواعد اختيار الأمثل والأكفأ ويترتب عليه ضياع

(1) د. . بلال أمين زين الدين ، ظاهرة الفساد الإداري في الدول العربية والتشريع المقارن، درا الفكر العربي ، طبعة 2009، ص 55 .

(2) د. خالد بن عبد الرحمن بن حسين ، الفساد الإداري ، أنماطه ، أسبابه وسبل مكافحته ، دراسة تطبيقية ، مرجع سابق ، ص 97.

(3) د. حسين محمد حسن ، دراسة تحليلية لأسباب الفساد الإداري في مصر قبل ثورة 25 يناير ، مركز العقد الاجتماعي بالقاهرة ، طبعة 2011، ص 33 .

الحقوق على أصحابها وإضعاف الهمم وضعف ثقتهم في الجهات الإدارية وضعف انتائهم الوطني .

5- الاختلاس ونهب المال العام وتتمثل في عمليات السطو على الممتلكات العامة أو استغلالها بطريقة غير مشروعة[1] .

6- المحسوبية والمحاباة بتفضيل جهة على أخرى بغير وجه حق كما في منح المقاولات و العطاءات أو عقود الاستئجار والاستثمار لغير المستحقين مما يُضيع فرصة الاستفادة من الكفاءات ، وتنعكس على مستوى أداء المرافق العامة .

7- الابتزاز والتزوير للحصول على مكاسب شخصية مُستغلاً موقعه الوظيفي بتبريرات قانونية أو إدارية .

8- التباطؤ في إنجاز وإنهاء المعاملات الإدارية خاصةً المعاملات الهامة والعاجلة والحيوية للمتعاملين مع المرفق مما تفتح المجال للرشاوى وغيرها من صور الفساد الإداري[2] .

المبحث الأول : أسباب الفساد الإداري

تتعدد أسباب ظاهرة الفساد الإداري ويمكن إيجازها فيما يلي :

أولاً: أسباب اجتماعية:

تتمثل الأسباب الاجتماعية في القيم الثقافية السائدة في بعض المجتمعات دوراً بارزاً في ترسيخ ظاهرة الفساد الإداري ، وكذلك التركيبة السكانية والولاء العائلي له على انتشار الواسطة وهي تنتشر في مجتمعات البلاد العربية وذلك لان الحياة الاجتماعية تتقبلها ولا تعتبرها فساداً ، بل يتم تقديم العون وإيجاد المبررات الشرعية لها ، فالقيم غير الرسمية كالشفاعة والواسطة وإن كانت مقبولة في العلاقات الاجتماعية في المجتمع العشائري بصفته مجتمعاً تعاونياً ذا قيم تمتد جذورها إلى الدين الإسلامي إلا أن هذا كله لا يتفق مع طبيعة الدولة ومؤسساتها ، فالواسطة و الشفاعة في الدولة عبارة عن تسخير امتيازات السلطة العامة و خصائص القانون العام لغير أهداف الدولة وتحقيق المصلحة

(1) د. ابتسام حلواني ، الفساد الإداري في الدول النامية ، مرجع سابق ، ص 78.

(2) د. . بلال أمين زين الدين ، ظاهرة الفساد الإداري في الدول العربية والتشريع المقارن، مرجع سابق ص 81 .

الشخصية (1)، كما أن عدم الاهتمام بغرس القيم و الأخلاق في النفوس لها دور كبير في التنشئة الاجتماعية التي تعتبر قاعدة انطلاق السلوك الإنساني للأفراد سواءً كانت سلوكيات صالحة أو فاسدة .

ثانيا : أسباب سياسية.

لاشك أن النظام السياسي غير الديمقراطي الذي يؤدي إلى إضعاف المؤسسات السياسية والاجتماعية والقانونية وضعف الوعي السياسي وضعف دور مؤسسات المجتمع المدني وأجهزة الاعلام وضعف رقابة الرأي العام يفتح المجال أمام منابع الفساد خاصة الفساد الإداري[2] ، فضعف المؤسسات وتفشي البيروقراطية وضعف مشاعر الانتماء و تغليب المصالح الخاصة على المصلحة العامة يساهم في وجود وتفشي ظاهرة الفساد الإداري .

ثالثاً: أسباب إدارية.

لاشك أن ضعف الإدارة وسوء التنظيم وتفشي البيروقراطية وعدم تحديد المسؤوليات وضعف الرقابة الإدارية الداخلية ، و كثرة القيود والإجراءات الإدارية و طول الزمن المستغرق لإنجاز المعاملات في الجهاز الإداري ، وعدم وضوح الاختصاصات والمسؤوليات الوظيفية والاعتماد على الفردية والشخصية في العمل مما يؤدي إلى استغلال الوظيفة العامة ،وعدم عدالة توزيع المناصب و تمركز السلطات و الصلاحيات الإدارية في قمة الهرم الإداري وتعدد أجهزة الرقابة الإدارية تؤدي بدورها إلى وجود الفساد الإداري ، فضلاً عن المغالاة في مركزية الإدارة و ضعف الأجهزة الرقابية المختصة و ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني كل هذا له دوراً مهماً في ظهور وانتشار الفساد الإداري[3] .

رابعاً: أسباب اقتصادية:

فالفقر والعوز وتدني مرتبات الموظفين و ارتفاع معدلات البطالة ، وكذلك قصور دور الدولة في توزيع الثروة القومية وتحقيق العدالة في توزيع الثروة و الدخل القومي له دوراً مهماً في وجود وانتشار الفساد الإداري ، فالرواتب غير المجزية لموظفي القطاع العام

(1) د. خالد بن عبد الرحمن بن حسين ، الفساد الإداري ، أنماطه ، أسبابه وسبل مكافحته ، دراسة تطبيقية ، مرجع سابق ، ص 21.
(2) د. حسين المحمدي ، الفساد الإداري ولغة المصالح ، مرجع سابق ، ص 25.
(3) د. هنان مليكة ، جرائم الفساد الإداري ، مرجع سابق ص 52.

يُلجئهم الى البحث عن مصادر أخرى للدخل [1]، فإن لم يجدوا مصادر مشروعة اضطروا إلى اللجوء إلى المصادر غير المشروعة .

خامساً: أسباب قانونية :

فعدم وجود قوانين رادعة وكثرة القوانين وتعددها والثغرات القانونية بها ، وغموض التفسيرات ، وعدم وضوح النصوص القانونية لها دور في المساعدة على وجود وانتشار الفساد الإداري[2] ، فالأصل أن تصدر التشريعات لتحقيق المصلحة العامة غير أنه قد تكون منفذاً للفساد حال وجود بها ثغرات قانونية تستغل للتحايل على القانون وهذا ما يسمى بالفساد المُقنن ، حيث يكون الفساد تحت ستار القانون باستغلال الثغرات القانونية الموجودة في القوانين ، والتفسيرات الغامضة والتحايل عليها بصور الفساد مختلفة .

المبحث الثاني: الأثار السلبية للفساد الإداري.

يعد الفساد الإداري من أكبر المشكلات التي تواجه حكومات الدول النامية والمتقدمة على حدٍ سواء، و يقف عائقاً في تحقيق تنميتها المستدامة ، وعرقلة النمو وزيادة معدلات الفقر و البطالة لضعف الدورة الاقتصادية والانتاج الوطني ، ونزوح المستثمرون المحليون للاستثمار في الخارج وعزوف الاستثمار الأجنبي عن الاستثمار داخل البلاد[3]، فللفساد الإداري أثاراً سلبية وخيمة على جميع الأصعدة و المجالات سواءً كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية تنعكس على كافة القطاعات في المجتمع نذكر منها ما يلي :

أولاً: أثر الفساد الإداري على النمو الاقتصادي :

لا شك أن الفساد الاداري يؤثر النمو الاقتصادي على المدى البعيد [4]، كما يؤثر الفساد سلباً على الدخل القومي حيث يؤدي إلى تراجع معدلات الادخار و الاستثمار ، و من ثم عدم زيادة القيمة المضافة للدخل القومي ، كما يؤدي الفساد الإداري إلى خفض الإيرادات العامة خاصةً الضرائب و الرسوم الجمركية ، حيث يلجأ الكثير من المتعاملين والعملاء إلى التحايل لخفض قيمة التزاماتهم الضريبية أو حتى التهرب الكامل من دفع

(1) د. أحمد محمد عبد الهادي ، الانحراف الإداري في الدولة النامية ، مرجع سابق، ص 67.

(2) د. ابتسام حلواني ، الفساد الإداري في الدول النامية ، مرجع سابق ، ص 55.

(3) د. ابتسام حلواني ، الفساد الإداري في الدول النامية ، مرجع سابق ، ص 80.

(4) د. هاشم الشهري، د. إيثار القبلي ، الفساد الإداري والمالي وأثارة الاقتصادية والاجتماعية ، الطبعة الأولي، دار البازوري للنشر والتوزيع ، عمان، طبعة 2011 ص 25.

الضرائب و الرسوم في بعض الحالات مما يؤدي إلى ضياع موارد هامة على الدولة مما تُسهم ضآلة الموارد المالية للدولة و خفض الإنفاق العام ، كما يؤدي الفساد الإداري إلى زيادة الصراعات والخلافات بين أصحاب المصالح في سبيل تحقيق المصلحة الخاصة على المصلحة العامة مما يؤثر سلباً على أداء الجهاز الإداري في الدولة .

ثانياً: أثر الفساد الإداري على الاستثمار :

يؤثر الفساد الإداري سلباً على مناخ الاستثمار حيث يُفضل المستثمرون الأجانب البُعد عن الخوض في الاستثمارات الإنتاجية و الميل إلى الأنشطة الخدمية لأن تأثير الفساد عليها أقل ، فللفساد الإداري أثراً مباشر في حجم ونوعية الاستثمار الأجنبي ، ففي الوقت الذي تسعى فيه البلدان النامية إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي يعمل الفساد الإداري على اضعاف هذه التدفقات الاستثمارية ويُعطلها ، كما يدفع المستثمرين الجادين إلى عدم الإقدام على استثمار أموالهم في مثل هذه البيئة الطاردة للاستثمار، وعدم الخوض في الاستثمارات الحيوية التي تحتاجها الدولة ، مما يترتب عليه ضعف مناخ الاستثمار وهروب الأموال خارج الدولة وما يتبعه من قلة فرص العمل وزيادة معدلات الفقر والبطالة .

ثالثاً: أثر الفساد الإداري على الاستقرار الاجتماعي :

يؤدي الفساد الإداري إلى وجود طبقية اجتماعية ، حيث تصعد فئة جديدة إلى قمة الهرم الاجتماعي نتيجة ما حصلت عليه من دخول غير مشروعة ، و في المقابل توجد فئة فقيرة أسفل السلم الاجتماعي مما يترتب عليه تصدع طبقي قد يؤدي إلى عنف اجتماعي ضد الأغنياء وحدوث اضطرابات اجتماعية و تهدد الاستقرار الاجتماعي[1] .

رابعاً : أثر الفساد الإداري على الإنفاق الحكومي:

يترتب على الفساد الممتد وانتشاره في القطاع الحكومي آثاراً على تخفيض النفقات العامة ، حيث يؤدي إلى تحقيق أدنى نفع ممكن من هذا الإنفاق وليس أقصى نفع ممكن منه ، حيث يؤثر الفساد سلباً على الإنفاق العام للدولة من خلال تغيير وجهته الأساسية و توجيه و صرف نفقاتها على مشروعات ووجوه إنفاق يسهل فيها الحصول على الرشوة و العمولات وغيرها مما يؤثر على أوجه الإنفاق حيث ستحظى الأنشطة المظهرية كالأنشطة

(1) د. حسين المحمدي ، الفساد الإداري ولغة المصالح ، مرجع سابق ، ص 93.

الرياضية والأندية ووسائل الإعلام ونحو ذلك بإنفاق سخي [1] ، وفي مقابل ذلك سيتم إغفال الكثير من الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الهامة ، أو يكون الإنفاق عليها ليس بالدرجة الكافية ، كالإنفاق على القطاع الزراعي والصناعي والتعليم والصحة أو الإنفاق على تحسين مستوى المناطق النائية .

المبحث الثالث : وسائل وآليات مكافحة الفساد الإداري

الفساد الإداري مشكلة شديدة التعقيد متعددة الجوانب تتطلب مواجهتها اتباع استراتيجية متكاملة يجب أن تتكاتف فيها كل جهود الجهات لمواجهة الفساد بكافة جوانبه وأسبابه وصوره المتعددة ومبررات استمراره ، ولاشك أن مكافحة الفساد الإداري ليست مهمة الجهات المتخصصة في مكافحة الفساد كالهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في المملكة العربية السعودية والتي تم إنشاؤها بالمرسوم الملكي رقم أ/65 وتاريخ 1432/4/13هـ ثم صدر المرسوم الملكي رقم أ/277 وتاريخ 1441/4/15ه بضم "هيئة الرقابة والتحقيق" والمباحث الإدارية" إلى "الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد" وتعديل اسمها ليكون " هيئة الرقابة ومكافحة الفساد ، فلا يمكن إلقاء العبء عليها وحدها في مكافحة الفساد بل يجب التعاون بين كافة القطاعات الحكومية وغير الحكومية بالمملكة بما يُعزز النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد الإداري بكافة صوره.

ولاشك أن مكافحة الفساد الإداري والقضاء عليه لن تتم بتتبع مرتكبيه ومحاكمتهم وفقط بل يجب أن تكون هناك اجراءات وقائية للقضاء على منابعه ومصادره ، فيجب الوقاية والعلاج في ذات الوقت ، فالقبض على الفاسدين وتقديمهم للمحاكمة لن يقضي على منابع الفساد الإداري وإنما تكافحه بشكل جزئي[2] ، وعليه يجب التأكيد على الدور الوقائي للقضاء على كافة العوامل والأسباب التي قد تؤدي إلى الفساد الإداري قبل الوقوع فيه باتخاذ العديد من الاجراءات والأساليب التي تقضي على جذور الفساد الإداري ونذكر منها ما يلي :

أولاً : القضاء على البيروقراطية الإدارية وسرعة إنجاز المعاملات بما لا يُخل بالضوابط القانونية وعدم تأخير مصالح الأفراد، فالتعقيدات البيروقراطية تُشكل بحد

(1) د. حسين محمد حسن ، دراسة تحليلية لأسباب الفساد الإداري في مصر قبل ثورة 25 يناير ، مرجع سابق ، ص 72.

(2) د. حسين محمد حسن ، دراسة تحليلية لأسباب الفساد الإداري في مصر قبل ثورة 25 يناير ، مرجع سابق ، ص 68.

ذاتها عاملاً لوجود الفساد الإداري ، فتسهيل وتبسيط اجراءات المعاملات الادارية من خير وسائل مكافحته .

ثانياً : تعزيز الشفافية الإدارية في كافة المرافق والمؤسسات التي تدير الشأن العام لتعكس ما يجري بداخلها ، فيجب أن تكون الحقائق متاحة للبحث والمساءلة والنقاش، وهي خير وسيلة لفضح الممارسات الفاسدة والحد منها سواءً فساداً كبيراً أم فساداً صغيراً ، فالفساد الإداري ظاهرة تنمو وتنتشر وتزداد في السرية والظلام والتكتم وحجب المعلومات، والعمل في الخفاء بيئة صالحة لانتشار الفساد الإداري ، فخير وسيلة لمكافحة الفساد الإداري هي العمل بشفافية ووضوح [1]، وألا يكون هناك تكتم وسرية في التصرف بالشأن العام والمال العام ، فعندما تتاح المعلومات تكون هناك رقابة فعالة ومساءلة أكبر .

والشفافية ليست هدفاً في حد ذاتها وإنما هي وسيلة من وسائل مكافحة الفساد وهي تكون مانعاً مباشراً من تورط الموظفين بعمليات الفساد ، لأنه يعمل في بيئة واضحة معلنة مانعة للفساد ، فالشفافية والفساد مفهومان متعارضان بينهما علاقة عكسية، فكلما زادت الشفافية كلما ارتفعت امكانية محاربة الفساد والحد منه والسيطرة على أثاره ، فالفساد لا ينمو ويؤتي ثماره إلا في أجواء الغموض وعدم الوضوح ، كما يجب تعزيز ونشر قيم النزاهة والشفافية عبر مراحل التعليم الجامعي ومناهج التعليم العام والجامعي ، حيث تُساهم مؤسسات التعليم في مختلف مراحل التعليم الجامعي في بناء جيل مؤهل لخدمة المجتمع من خلال غرس قيم تُسهم و المعاني النبيلة والقيم الفاضلة في نفوس الطلبة، وإعداد جيل واعى ومُدرك يُساهم في مسيرة التنمية الاقتصادية ويحافظ على وطنه.

ثالثا :وضع ضوابط وقواعد محكمة لاختيار القيادات والكفاءات الإدارية، فيتوجب اختيار الموظفين وقياداتهم المباشرة على أسس وضوابط سليمة بما يضمن وضع الشخص المناسب الكفوء النزيه ذو الخبرة والجدية والقدرة القيادية على رأس المؤسسات الادارية ، وتعد هذه الوسيلة من أهم وسائل محاربة الفساد والحد منه ، حيث أن الرئيس المباشر ذو الكفاءة والخبرة العملية فضلاً عن قربه لمفردات العمل سيكون قادراً على تقييم مرؤوسيه ومعرفة حقائقهم من جميع الجهات ، وهو قادر على تغيير آليات العمل وأسسه

(1) د. ابتسام حلواني ، الفساد الإداري في الدول النامية ، مرجع سابق ، ص 75.

لأنه على معرفة تامة بموظفيه ونزاهتهم وقدراتهم وحدود ثقافتهم وحاجاتهم أكثر من أي جهة أخرى سواءً كانت إدارية رئاسية أو رقابية .

رابعاً : العمل على توفير مصدر دخل مناسب للموظفين بضمان راتب مناسب وتوفير ضمان صحي واجتماعي مناسب ، فلا يمكن أن تُلزم الموظف ليكون نزيهاً وهو لا يتلقى راتباً يكفيه وعائلته للعيش عيشة كريمة، فيجب القضاء على أسباب العوز والحاجة التي قد تدفعه للوقوع في أي صورة من صور الفساد الاداري .

خامساً : تعزيز ونشر قيم وثقافة النزاهة في نطاق الوظيفة العامة وفي المجتمع وزيادة الوعي بمخاطر الفساد الاداري ، ويتم ذلك من خلال المؤسسات التربوية والمجتمع المدني وأجهزة الاعلام ورجال الدين ومن خلال الندوات واللقاءات لزيادة الوعي لدى الأفراد من مخاطر الفساد الإداري وأثارة السلبية ، والعمل على وضع برامج توعية تثقيفية في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد الإداري في القطاعين العام والخاص ، وكذلك تنمية الوازع الديني ومحاربة الفساد عن طريق وسائل الإعلام المختلفة، والمؤسسات التعليمية وغيرها، وإعداد الحملات التوعوية لتحذر من مخاطر الفساد الإداري على الفرد والمجتمع ، والتأكيد على دور الأسرة ودورها الأساسي في بناء مجتمع مناهض لأعمال الفساد الإداري، وحث الأفراد على التعاون مع الجهات المعنية بمكافحة الفساد الإداري والإبلاغ عن جرائم الفساد ومرتكبيها.

سادساً : ضرورة الكشف والاعلان عن جرائم الفساد ومرتكبيها ، وهي أهم وسائل مكافحة الفساد تساهم مساهمة فاعلة في الحد منه ، وهي تعتمد بشكل أساسي على ملاحقة مرتكبي جرائم الفساد، وتقديمهم للمحاكمة لمعاقبتهم ، فمعاقبة المفسدين واكتشاف قضايا الفساد والإعلان عنها يحقق الردع العام ، لذا فان هذه الوسيلة تُحقق هدفها سواءً في القطاع العام أو في القطاع الخاص ، وتبدو أهمية هذه الوسيلة من وسائل مكافحة الفساد في أنها تصلح للحد من كل أنواع الفساد سواءً كان فسادً صغيراً أو فساد كبير من خلال تحقيق الردع العام والخاص.

سابعاً : تحديث التشريعات وتغليظ العقوبات ، فالتشريع هو الأساس الذي تُبنى عليه كل وسائل مكافحة الفساد الأخرى ، فالشفافية وضمان النزاهة لا يمكن إقرارها والعمل بها إلا في ظل قوانين مُحكمة تقررها ، فلابد من أن تتبنى السلطة التشريعية تشريعات محكمة وواضحة لسد كل مخارج الفساد ومداخله وتواجه صور الفساد المُتفشية

ودراستها وايجاد الحلول وكيفية مواجهتها وترجمة ذلك في القوانين مثل أن تدرس ظاهرة الرشوة والمحسوبية والوساطة في التعيينات ووضع الحل التشريعي المناسب لها بما يقضي على الثغرات القانونية ، كما يجب العمل على القضاء على الثغرات القانونية المؤدية لوقوع الفساد والتحايل على القانون لتحقيق مكاسب شخصية .

ثامناً : ضرورة تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد ، فيجب التعاون بين مؤسسات القطاع العام وبين مؤسسات المجتمع المدني وتفعيل دورها ومساندتها لنشر ثقافة النزاهة والشفافية ، ونشر الوعي بمخاطر الفساد الإداري على الأفراد والمجتمع .

تاسعاً: توفير فرص عمل والحد من ظاهرة البطالة ومحاربة الفقر، فالفساد الإداري نتاج للفقر والبطالة وهو منتج لهما ، فتقل احتمالات النزاهة والمبدئية في مجتمع فقير وعاطل عنه في مجتمع مرفه يجد ما يكفيه للعيش بكرامة ورخاء[1] .

عاشراً: ضرورة التجديد ومنع أبدية الادارات أي تحديد مدة معينة لتولي القيادات الادارية ، فاستمرار وأبدية المناصب مدعاة للفساد لأن صاحبها لا يتوقع إزاحته عن منصبه ، ولا إعادة النظر فيه من خلال أداءه وإنجازاته بخلاف لو تم تعيينه لفترة محددة، فقابلية ولاية الموظف للتجديد مفيداً وهاماً في فحص ونقد وتقييم أداؤه وعمله ، فحين يتم النظر في قبول منحه ولاية جديدة من الجهة المختصة بإعطائه ولاية جديدة سوف يتم الأخذ بذلك في الاعتبار ، كما أن عدم استمرار الموظف إلى ما لا نهاية في منصب يُعطيه مؤشر أن أعماله وأداءه وتصرفاته بالمال العام ستكون محل مراجعة ممن سيحل محله في المنصب ، وهو نوع من أنواع الرقابة بالإحساس بوجود الرقابة اللاحقة التي تمنعه من الوقوع في أي صوره من صور الفساد الاداري.

(1) د. . بلال أمين زين الدين ، ظاهرة الفساد الإداري في الدول العربية والتشريع المقارن، مرجع سابق ، ص 66 .

المبحث الرابع: أهمية مكافحة الفساد الإداري لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة

التنمية المستدامة هي التنمية التي تسعى إلى الاستخدام الأمثل وبشكل منصف للموارد الطبيعية للأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال المستقبلية، فالتنمية المستدامة تعني بإشباع احتياجات الأجيال الحاضرة دون أن تنقص من مقدرة الأجيال المقبلة على إشباع احتياجاتها للحفاظ على مقومات الحياة في الحاضر و المستقبل بتواصل عملية التنمية دون حدوث انتكاسات ، والاستخدام الرشيد للموارد الناضبة بحيث لا يؤثر استهلاكها على حقوق الأجيال القادمة ، فالهدف الأمثل للتنمية المستديمة هو التوفيق بين التنمية الاقتصادية و المحافظة على البيئة و تلبية متطلبات المجتمع و الحد من تفاقم الفقر والقضاء على البطالة ، وللتنمية المستدامة أبعاداً متعددة بيئية واجتماعية واقتصادية متشابكة و متداخلة مع بعضها البعض لتحقيق تنمية شاملة في جميع القطاعات المختلفة ، كما أن لها بعداً دولياً يتعلق بضرورة تدخل كافة الدول الغنية لتنمية الدول الفقيرة ، كما أن لها بعداً زمنياً يعتبر أساسا ، فهي تنصب على مصير و مستقبل الأجيال القادمة لتحقيق المساواة و مراعاة حقوق الأجيال اللاحقة من الموارد الطبيعية بتحقيق العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع ، كما تعني بالحفاظ على الموارد الطبيعية سواءً كانت متجددة أو غير متجددة بالاستغلال الأمثل لها لتحقيق النمو الاقتصادي المُستدام وذلك من خلال رفع كفاءة مختلف عناصر الإنتاج و العمل على تخفيض التكاليف والاستخدام الأمثل لمختلف الموارد من أجل تلبية و إشباع الحاجات الأساسية للأفراد و تحقيق التنمية الاقتصادية .

ولاشك أن كل هذه الأمور لن تتحقق وفق الهدف المحدد لها إلا في ظل بيئة داعمة ومنظومة إدارية محكمة قادرة تسخير كافة الموارد لتحقيق تلك التنمية وفق الخطط والبرامج ، والفساد الإداري يعتبر أكبر عائق لتحقيق هذا الهدف لما له من انعكاسات سلبية على كافة الجوانب ومنها الجانب الاقتصادي ، لذلك فمكافحة الفساد الإداري والقضاء عليه ينعكس بالإيجاب على التنمية الاقتصادية وخاصة التنمية المستدامة.

خاتمة البحث

تعرضنا لبيان الفساد الإداري الذي يعتبر ظاهرة عالمية تُعاني منها كافة الدول سواءً كانت دول متقدمة أو نامية مع اختلاف صوره وسُبل مكافحته من دولة لأخرى ، فالفساد الإداري هو أحد التحديات التي تُواجه الدول لما له من أثار وانعكاسات كبيرة على تحقيق التنمية في كافة المجالات ، وذلك لسرعة انتشاره وتأثيره الكبير على إخفاق السياسات التنموية ، وتوصلنا إلى أن الفساد الإداري يعتبر أكبر عائق لتحقيق التنمية المستدامة فكيف تتحقق تلك التنمية دون تحقيق الإصلاح الإداري في المنظومة الإدارية القائمة على تنفيذ المشروعات التنموية وتحقيق الصالح العام ، فكلما تم تحجيم الفساد الإداري كان هناك تقدم ملحوظ في المجال التنموي بكافة القطاعات ، كما أن مكافحة الفساد الإداري ليس منوطاً بجهة وحدها بل هي مهمة كافة الجهات سواءً الحكومية وغير الحكومية وكذلك الأفراد من خلال منظومة محكمة لتنسيق الجهود بين كافة الجهات لمكافحة الفساد الإداري ، وتناولنا مفهوم الفساد الإداري وصورة وأسبابه وبيان الآثار السلبية له على جوانب التنمية المستدامة ، وأوضحنا الأساليب الإدارية لمكافحة الفساد الإداري وتوصلنا إلى عدد من والنتائج والتوصيات نذكرها فيما يلي :

اولاً : الاستنتاجات :

1 . الفساد الإداري ظاهرة من الظواهر الخطيرة التي تواجه البلدان وخاصة الدول النامية وله تأثير كبير على عملية البناء والتنمية الاقتصادية . .

2 . ضعف المراقبة والمسائلة من الإدارات العليا تساعد في تفشي الفساد الإداري .

3 . يترتب على الفساد الإداري إلى ضعف الاستثمار وهروب الأموال خارج الدولة في الوقت الذي كان من المفروض استغلال هذه الأموال في إقامة المشاريع اقتصادية التنموية التي تخدم المواطنين و توفر فرص العمل .

4 . يترتب على الفساد الإداري هجرة أصحاب الكفاءات والعقول الاقتصادية خارج البلاد بسبب المحسوبية والوساطة في شغل المناصب العامة . مما يؤدي إلى ضعف إحساس المواطن بالمواطنة والانتماء .

ثانياً: التوصيات :

1 . **ضرورة تعزيز ثقافة النزاهة والشفافية في المناهج التربوية والثقافية وعبر وسائل الأعلام المختلفة لبناء جيل مُفعم بالولاء والانتماء لوطنه ويحارب هو بنفسه الفساد الإداري ، وتعزيز ونشر قيم وثقافة النزاهة في نطاق الوظيفة العامة وفي المجتمع لرفع الوعي لدى الموظفين والمواطنين .**

2. **ضرورة تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في مكافحة الفساد الإداري فهي مسؤولية مجتمعية مشتركة.**

3. **ضرورة وضع ضوابط وقواعد محكمة لاختيار القيادات والكفاءات الإدارية وتحديد فترة القيادة الإدارية ومنع الأبدية في المناصب .**

4. **وضع استراتيجية تشريعية لمواجهة الفساد الإداري من خلال تشريعات محكمة وواضحة لسد كل مخارج الفساد ومداخله وتواجه صور الفساد المُتفشية ودراستها وترجمة ذلك بحلول قانونية.**

5. **ضرورة أتمتت كافة المعاملات الادارية المتعلقة بالمسائل المالية .**

6. **ضرورة النظر في أجور ومرتبات وحوافز الموظفين كل فترة بما يتلاءم مع ارتفاع الأسعار لسد أساب العوز والحاجة لديهم والتي قد تدفعهم للوقوع في أحد صور الفساد الإداري .**

7. **ضرورة إنشاء محاكم متخصصة لجرائم الفساد وذلك لتسريع الاجراءات القضائية لتحقيق العدالة الناجزة والعادلة.**

8. **ضورة التحفيز والتشجيع للأفراد للإبلاغ عن صور الفساد وتوفير الحماية القانونية لهم .**

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل

والحمد لله رب العالمين

المراجع

1- معجم اللغة العربية: المجمع الوسيط، الجزء الأول ، مصر ، المكتبة العلمية، بدون سنة نشر.

2- د. أحمد محمد عبد الهادي ، الانحراف الإداري في الدولة النامية ، مركز الاسكندرية للكتاب ، طبعة 1999.

3- د. ابتسام حلواني ، الفساد الإداري في الدول النامية ، أبو ظبي للطباعة والنشر، الأمارات العربية المتحدة ، طبعة 2005.

4- د. بلال أمين زين الدين ، ظاهرة الفساد الإداري في الدول العربية والتشريع المقارن، درا الفكر العربي ، طبعة 2009.

5- د. حسين محمد حسن ، دراسة تحليلية لأسباب الفساد الإداري في مصر قبل ثورة 25 يناير ، مركز العقد الاجتماعي بالقاهرة ، طبعة 2011 .

6- د. خالد بن عبد الرحمن بن حسين ، الفساد الإداري ، أنماطه ، أسبابه وسبل مكافحته ، دراسة تطبيقية ، رسالة دكتوراه ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2007.

7- د. سليمان بن محمد الجراش ، الفساد الإداري ودراسة الاستغلال السلطة الوظيفية ، مكتبة الملك فهد بن عبد العزيز الوطنية ، الطبعة الأولي 2003.

8- أحمد مصطفي محمد ، الأثار الاقتصادية للفساد في مصر ، بحث مقدم للمؤتمر العاشر " القانون ومكافحة الفساد " ، المنعقد بجامعة عين شمس ،2016 .

9- د. محمد منصور حسن ، ذاتية الشريعة الإسلامية في الوقاية من الفساد الإداري، بحث مقدم للمؤتمر العاشر " القانون ومكافحة الفساد " ، المنعقد بجامعة عين شمس 2016.

10-د. حسين المحمدي ، الفساد الإداري ولغة المصالح ، درا المطبوعات الجامعية بالإسكندرية، طبعة 2008 .

11-د. هاشم الشهري، د. إيثار القبلي ، الفساد الإداري والمالي وأثارة الاقتصادية والاجتماعية، الطبعة الأولي، دار البازوري للنشر والتوزيع ، عمان، طبعة 2011.

12-د. هنان مليكة ، جرائم الفساد الإداري ، دار الجامعة الجديدة ، طبعة 2010.